

## النشاط الاجتماعي

### لوزارة الشؤون الاجتماعية

ثلاثة ملايين فدان جليلية

حماية الأسرة

مؤتمر الطفولة المشرقة

حرية الآراء الاجتماعية

( ١ )

خطب معالي وزير الشؤون الاجتماعية في دار المؤتمر الأخلاقى ، فوردت في خطابه هذه الفقرات :

” ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية هي في الواقع الوزارة التي تتصل بأفراد الأمة وطبقاتها اتصالا مباشرا ، وهي التي تبحث شؤونهم . وهي لا يمكن أن تقوم بمهمتها خير قيام ما لم تتبادل الرأي مع أفراد الأمة وذوى المكانة فيها ، وأن تكون لهم الحرية التامة في نقد الوزارة ومشاريعها . لذلك اقترحت على زملائي الوزراء هذا الأمر فوافقوني عليه . وللكاتب ولذوى الرأي مطلق الحرية في إبداء آرائهم حرة طليقة “

هذه الفقرات يجب أن تسجل ، فهي تدل على أشياء كثيرة :

تدل على الرغبة الحقيقية في القيام بالواجب ، لا مجرد الضجة والإعلان عن مشروعات وإجراءات . وفي سبيل هذه الرغبة يباح النقد وتطلق حريته ، ولا تقوم الرقابة بمهمة حماية الوزير ومشروعاته مهما كان فيها من أخطاء ، فهو يرغب في أن يعرف أخطائه ، وأن يصلحها ، وأن يقبل كل ما يقال عنها .

وتدل على الرغبة في الاتصال بالشعب ، ومعرفة رأيه فيما يصنع له المشرفون على شؤونه وتلقى رغباته ومحاولة تحقيقها . والواقع ان تعزف رغبات الشعب الحقيقية لا يمكن أن يتم ما لم تطلق له الحرية في أن يدلي بآرائه حرة طليقة ، كما يقول معالي الوزير . والإصلاح الاجتماعي لن يفيد ما لم يكن مبغيا على هذه الرغبات ، وناشئا عنها ، وموافقا لها .

وتدل على أن لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ما تعمله لهذا الشعب ، وأن في جيبها ما تلبي به رغبته في الإصلاح الاجتماعي . فلو لم يكن لديها ما تعمله وما تعرضه ما اطمأنت إلى إطلاق حرية النقد ، ولما طالبت المفكرين أن يبذلوا آراءهم حرة طليقة . وهذا ما نستبشر به خيرا ويستبشر به كل محب للإصلاح .

يجب أن نسجل هذه الفقرات إذن لما تدل عليه من هذه الممانى ، والواقع أن الشؤون الاجتماعية التي أصيحت الشاغل الأكبر للمفكرين ورجال السياسة في العالم لا تزال مزروية عندنا

ولم تشغل بعد ما ينبغي أن تشغله من الاهتمام . فلعل إطلاق حرية الحديث فيها والكتابة يجعلها تشغل مكانها من نفوسنا ومن تفكيرنا ؛ فتجن على أبواب عالم جديد ، تمهد له الأمم التي سبقتنا في مضمار الإصلاح الاجتماعي بمشروعات ضخمة شاملة كمشروع بفردج ، ومشروع روزفلت للضمان الاجتماعي ؛ ونحن في حاجة أشد من حاجة الأمم جميعا ، لأن نعمل شيئا نمهد به لهذا العالم الجديد . والحرية في تقديم المشروعات وفي تقديمها هي التي تضمن لنا أن نمض بهذا الواجب ، وأن يتم تنفيذه في جو طليق ، وفي مجال منير ، لا تقيده القيود ، ولا يدب ويخطو في الظلام !

## (٢)

ولقد بدأ معاليه عبد إطلاق الحرية للنقد بمؤتمر عام لعلاج مشكلة الطفولة المشردة . ومحدث معاليه في هذا المؤتمر فقال : "إننا ننفق ٥٩ ألف جنيه على حوالى ألف طفل تضمهم الملاجئ الحكومية ، أى أن الطفل الواحد يكلف نحو خمسة جنيهات في الشهر ، وهو مرتب يعطى لرب عائلة لا لطفل" .

ثم قال : "إنه كان يرى شغفيا تنفيذ أحد حلين ، فإما أن يعاد الطفل الى والديه أو أولياء أموره ويعطوا جنبيه أو جنيتها ونصف الجنية ليعملوا على تنشئته تنشئة صالحة ، وإما أن تنقل الملاجئ الى المدن الصناعية كالحلة الكبرى أو كفر الدوار ، وبذلك يمكن اعداد اللاجئين للصناعات العامرة في هذه المدن وتشغيلهم فيها بعد ذلك" .

وأضاف معاليه إلى ذلك أنه لاحظ أن أغلب أطفال الملاجئ يتعلمون صناعات لا يلتحقون بها إذا خرجوا من ملاجئهم . فقد زار ملجأين بلغت نسبة من تخرجوا منها ولم يشتغلوا في الصناعات التي كانوا يزاولونها الى مجموع المتخرجين ٩٩ في المائة !

ولاحظ نفس هذه الظاهرة في السجون وضرب مثلا باصلاحية الرجال حيث وجد فيها فقيها ظال في الاصلاحية ثمانية عشر عاما ولم يتعلم فيها إلا صناعة الكيزان وهي صناعة لا تهيش للحياة والكسب بعد ثمانى عشرة سنة .

وهذه الحالات التي ذكرها معاليه خاصة بالملاجئ والاصلاحيات ، وإصلاح الملاجئ والاصلاحيات مسألة هامة ولا ريب . ولكن المشكلة الكبرى هي مشكلة الطفولة المشردة وأسباب تشردها ، ومشكلة الإجرام وأسباب تفشيها . وهاتان المشكلتان الأصيلتان في حاجة إلى الحل الجاسم السريع .

وقد عبر معاليه عن هذه الحقيقة تعبيراً صريحا ، فحين تحدث عن المشردين في الشارع واللاجئين منهم إلى الملاجئ قال :

”وليس في استطاعة الملاجئ أن تتسع لهذه الأعداد الهائلة ، وكل ما تقسح له الملاجئ هو ستة آلاف طفل لمدة عشر سنوات ، وخير عندي مع هذه الحال أن يترك هذا العدد مع أقاربه تفعل بهم الأقدار ما تفعل بهم ، لأنهم في الواقع ليسوا إلا عددا ضئيلا بالنسبة للآلاف المؤلفة الذين يهيمون في هذا المجتمع ، ولا فائدة تربي ما لم يكن العلاج شاملا “ .

وحين تحدث عن السجون والمجرمين ذكر أرقاما مخيفة فقال : ” إن هذا المجتمع يدخل في سجنونه كل عام ٢٠٠ ألف مجرم وعلى هذا القياس يكون مجموع من يدخلون السجون في مدى عشر سنوات مليونين من ستة عشر مليوناً مجموع سكان البلاد ، وإذا تخيلنا هذا العدد الضخم فلا نجد شاملا لجميع المجرمين ، وإنما هو خاص بالذين وضعت العدالة يدها عليهم وثبتت جرائمهم أما الذين يرتكبون جرائم ويقتلون من يد العدالة فهم بلا شك يكونون نسبة هائلة ليس من السهل حصرها على وجه الضبط ، وإذا بقينا على هذا الحال فإننا نترقب مصيرا مزعجا لهذا المجتمع ، ما لم تبادر حكومة وشعبا مخلصين متكاتفين إلى تعرف مواطن الداء واستئصال الداء من أساسها “ .

ومعاليه بهذا يرسل صوت التنذير ، ويدعمه بالأرقام والإحصاءات ، فيجب أن نفتح أعيننا على الهاوية التي يتردى فيها الملايين من الشعب ، فيؤثر ترددهم في المجتمع كله ، فلقد انقضى الزمن الذي كان الفرد ينظر إلى نفسه ومصالحه ككائن مستقل ، ولا يشغل باله ما يحل بالآخرين ، المجتمع اليوم كتلة واحدة متماسكة ، وهذه الأجزاء الفاسدة فيه تؤثر في حركته ونظامه تأثيرا مباشرا ، ينشأ عنه العجز والاختلال .

وسيمضى هذا المؤثر في عمله ، ولكنه في حاجة إلى أن يعاونه بالرأى كل رأى ، والحرية مطانة والنقد مقبول ، والواجب واجب الجميع ، والمستقبل مستقبل الجميع .

### ( ٣ )

وكل باحث عن التشرد وعن الجريمة ، لابد أن يلقى باله إلى الأسرة ونظامها . فبناء الأسرة عامل من أهم العوامل في صلاح المجتمع أو فسادها . والأسرة هي المجتمع الصغير ، وهي محور المجتمع الكبير .

وهذه الأسرة مهددة في مصر تهديدا خطيرا كما تنطابق بذلك الإحصاءات التي ذكرها معالي الوزير ، فقد دقق في سنة ١٩٤٢ في مدينة القاهرة ١٨,٠٠٠ زواج ، وبلغت حوادث الطلاق في نفس العام ٩,٠٠٠ طلاق أى بمعدل ٥٠٪ وبلغت عقود الزواج في المملكة المصرية في سنة واحدة ٢٣٦,٥٧٦ مقابل ٦٨٠,٥٥ طلاقا أى بنسبة ٣٣٪ تقريبا .

وقد أشار الوزير إلى عامل من العوامل التي تهدم الأسرة في مصر بهذه النسبة المخيفة وهو سهولة الطلاق ، ولذلك نشطت وزارة الشؤون الاجتماعية في بحث مشروع قانون سابق لتقييد حرية الطلاق مع مراعاة القوائد الإسلامية .

ومثل هذا القانون قد يكون علاجاً لكثير من هذه الحالات ، ولكن المشكلة في صميمها أعم من مسألة الطلاق أو صعوبته . فمسألة الطلاق كانت قائمة في كل وقت ، ولكن كانت هناك قيود أدبية وخلقية واجتماعية تحول دون تفشى هذا الوباء .

فإذا شئنا أن نبحث عن العلة الحقيقية ، فلنبحث عنها في البواعث الجديدة للاقدام على الطلاق — وهذه البواعث في اعتقادنا — هي العوامل الآتية :

أولاً — حالة الانحلال الخلقي التي يعانيها المجتمع في هذه السنوات ، ولما كانت حالة الانحلال هذه أشد في المدن منها في القرى ، فقد كانت نسبة حالات الطلاق في القاهرة خمسين في المائة بينما هي في المجموع نحو ٣٣ في المائة ، فيجب أن يتجه الجهد إلى التثويم الخلقي العام بكل وسائل التثويم ولعل نشر الروح الدينية في دور التعليم يكون من أقوى العوامل في هذا المجال ، وإذا حسب بعض العابثين فينا والهازلين ممن يملكون صحفاً وأقلاماً حدامة ، أن حكاية الدين هذه رجعية وجمود ، فليسمعوا مستر بشرشل وهو يقول في خطابه الأخير ” الدين هو الصخرة في حياة الشعب البريطاني وطباعه التي يرتكز عليها ، فيجب أن يبقى هذا العنصر الأساسي في برامج مدارسنا“ .

ثانياً — وجود صحف مستهترمة ، وأغان قذرة وروايات وأفلام حقيرة ، وكل هذا يساعد على الانحلال الخلقي وعلى التحلل من جميع القيود الأدبية من ناحية أخرى ، كما أن حالات الطلاق تصور في هذه المجلات على أنها سمة الطبقة الراقية ! ولهذا أثره النفسي الذي لا ينكر في الإقدام على الطلاق .

ثالثاً — الاضطراب الذي يصاحب فترات الانتقال ، ويكفى أن نذكر مظهرها واحداً من مظاهر هذا الاضطراب ، في الصراع بين الفتاة المتعلمة وبين التقاليد الزوجية ، فهذه الفتاة تنفخ قفزات سريرة لم تنهأ لها نفس الرجل ولا مستوى الحياة العائلية ، وتتعلق في سلوكها بأذيال المرأة الأوروبية الجاححة لا المرأة الأوروبية المعتدلة ، وينتهي هذا الصراع غالباً بالطلاق لاستحالة الحياة في جو من الاضطراب بين القديم والجديد .

يجب إذن أن نبحث العلة من أساسها في صميم المجتمع حتى نصل إلى علاج شامل لا إلى مسكن وقتي قد يفيد في بعض الحالات ، ولكنه لا يفيد في جميع الحالات .

( ٤ )

ثم وضع معالى الوزير أصبعه على موطن الداء الحقيقى لجميع ما يقاسيه المجتمع المصرى اليوم من الانحلال الذى تظهر أعراضه فى الطفولة المشردة وتحطيم الأسرة ، والجهل والمرض ، وسائر الأعراض فقال :

” إن من أسباب تدهور الأخلاق فى مصر الفقر . وأهم أسبابه سوء توزيع الثروة ، فإن الثروة فى مصر موزعة توزيعا عجيبا ، لأن الذين يملكون ٥٥٪ من ثروة البلد هم ١٢٠٠ شخص ، وباقي الستة عشر مليونا يملكون ٤٥٪ من الثروة ...

” ولقد رأيت ضرورة معالجة هذا ، ولما كانت الدول الأخرى قد بلّغت إلى حلول لا تتفق مع الشريعة الإسلامية ، كان لابد من حل هذه المشكلة حلا آخر . وقد وجدت أن هناك ثلاثة ملايين فدان لم تزرع ، وأن لدى الحكومة ٣٠٠ ألف فدان تؤجرها لحسابها ، فاقترحت أن توزع هذه الأرض على الفقراء بواقع ٥ أفدنة لكل عائلة ، يقسط ثمنها على خمسين عاما . وقد أقرنى الوزراء على رأى جزام الله عن الأمة خيرا ، فأصبح هذا عهدا لابن وزارتي وبين الأمة ، بل بين الحكومة وبين الأمة .

” كما أننى رأيت ألا بد من ضرورة وجود نظام التأمين الاجتماعى ضد الشيخوخة والوفاة . والعامل الذى يموت ويترك أسرة لا تدرى ما مصيرها بعده أو العامل الذى يترك العمل لكبر سنه كيف يعيش ؟ . إن هذا أمر من الظلم الاجتماعى تركه بدون علاج ، بل العدالة الاجتماعية تقتضى بأن يكون فى مقدمة إصلاحاتنا الاجتماعية “ .

يجب أن نقف طويلا أمام هذه الفقرات ، فالذى يقولها هو وزير مسئول فى وزارة قائمة ، ومعنى هذا أنها مصوغة فى قالب الدقيق ، وفى أضيق الحدود الممكنة ، فهى إذن وليدة ضغط التيار الاجتماعى الذى لا بد من تليته والاهتمام باتجاهاته .

نريد أن نقف أمام موضوع الضمانات الاجتماعية المقترحة فهذا معقول جدا فى الوقت الذى تتقدم فيه الحكومة الانجليزية بمشروع ” بيناردج “ وينقدم فيه الرئيس روزفلت بمشروع التأمين الاجتماعى . فالعصر لم يعد يتحمل التلكؤ فى الإصلاح الاجتماعى ، ولا بد من عمل واضح ملموس .

ونريد أن نقف أمام مسألة الأراضي الصالحة ولأراضى التى يمكن إصلاحها . فاما عن الأولى فنحن نرجو أن توزع جميعها على صغار الفلاحين ، والألبان شرأؤا السواهم

بأى حال ، وأن توضع الضمانات التي تجعل هذا قاعدة لسياسة دائمة لا تتأثر باختلاف  
الوزارات .

والحجة الوحيدة التي يتذرع بها بعض من يعيشون بعقليات القرون الماضية في بيع هذه  
الأراضي لغير صغار الفلاحين أن هؤلاء يؤدون ثمنها على أقساط طويلة متباعدة ومصلحة  
الخزانة في أن تباعها بأثمان حاضرة ، وأنهم لا يستغلونها كما يستغلها كبار الملاك القادرون على  
الانفاق والاستغلال .

والشطر الأول من هذه الحجة لا يستحق المناقشة في ضوء العقليات الاجتماعية الجديدة .  
فمصلحة الخزانة القريبة لا يجوز أن توزن بمصلحة ألوف العائلات التي ستتقل من وضع  
اجتماعي إلى وضع آخر يتفق مع الرقي الاجتماعي .

والشطر الثاني له وجاهته ، ولكن هذا العيب ليس مستعصيا على العلاج ، ففي الوسع  
جعل التعاون اجباريا في هذه الأراضي المستصلحة ، وإمداد فلاحها المتعاونين بالسلف  
الزراعية في صورة آلات زراعية وبذور وسماد بشروط معينة . وبذلك ندرك غرضين بل جملة  
أغراض . فستغل هذه الأرض أحسن استغلال ، ونفشر حركة التعاون ونظام المزارع الجماعية  
مع ثبوت حق الملكية الفردية ، ونصل إلى الغرض الاجتماعي الذي يرمى إليه التوزيع .

وأما الأراضي القابلة للاستصلاح فإن أمرها سيطول ؛ لأنها مرهونة بقدرة الخزانة  
على نفقات الاستصلاح . ولقد سمعت مرة لمعالى الوزير رأيا جريئا ولكنه شديد . سمعته  
يقول : إنه من الممكن عقد سلف كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي التي تضاعف ثروة البلاد  
حين يتم استصلاحها .

فما الذي يمنع أن يوضع هذا الرأي موضع التنفيذ ؟ إن في البلد الآن أكادسا من المال  
بسبب الظروف الاستثنائية ، فلو وضعت مشروعات تامة عن استصلاح الأراضي وطُرحت  
في السوق قروض داخلية لجذبت هذه الملايين المكسدة التي يخشى أن تفضى إلى حالة تضخم  
بل لو استدعى الحال أن تعرض قروض خارجية لكان الأساس صالحا أو قابلا للدراصة  
والتنفيذ على الأقل في الحدود الاقتصادية المأمونة .

إن حالة تزايد السكان وتناقص الثروة تعتم علينا أن نفكر في مثل هذه الحلول بجانب  
ما نفكر فيه من المشروعات الصناعية الأخرى . وثلاثة ملايين فدان جديدة تبدو حكيم من  
الأحلام ، ولكنه حلم مضى في ظلام هذا الفقر الذي نعانيه .